القدس والانتخابات الفلسطينية

نواف التميمي

على بُعد شهر من موعد إجراء الانتخابات التشريعية في الأراضي الفلسطينية، لا يزال الغموض سيد الموقف بشأن إمكانية نجاح الفلسطينيين في إنجاز هذا الاستحقاق الانتخابي، أو نجاح إسرائيل في عرقلته في حال أصرّت حكومة بنيامين نتنياهو على عدم السماح للمقدسيين، سكان القدس الشرقية، بالمشاركة في الانتخابات، وهو الأمر الذي تُصر السلطة الفلسطينية عليه، مع تأكيدها عدم القبول بإجراء الانتخابات في سائر الأراضي الفلسطينية من دون مشاركة القدس المحتلة فيها ترشيحاً ودعاية وتصويتاً، مع اعتبار هذه المشاركة مسألة سياسية بالدرجة الأساسية، وليست فنيّة أو تقنيّة. وإزاء ذلك، يجد الفلسطينيون أنفسهم أمام ثلاثة سيناريوهات، فإما أن توافق إسرائيل على سير الانتخابات بمشاركة المقدسيين كما جرت انتخابات الأعوام 1996 و2005 و2006 ضمن ترتيبات خاصة، متفق عليها بين الفلسطينيين والإسرائيليين، أو أن ترفض إسرائيل السماح بإجراء الانتخابات في القدس، على اعتبار أن وضع المدينة تغيّر بعد اعتراف إدارة الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب بالقدس الموحدة عاصمة لإسرائيل عام 2017، وانتهاء، صلاحية "اتفاقية الحكم الانتقالية" المبرمة بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل والموقعة في واشنطن في 28 سبتمبر/ أيلول 1995، والتي تضمنت ملحقاً خاصاً يتعلق بالانتخابات الفلسطينية، جاء في نصه "يتمّ الاقتراع في القدس الشرقية في مكاتب بريد تتبع سلطة البريد الإسرائيلية"، ويكون السيناريو الثالث بتأجيل الانتخابات أو إلغائها.

وتتلخص المواقف حتى اللحظة في إصرار الرئيس الفلسطيني محمود عباس على تنظيم الانتخابات في الأراضي الفلسطينية كافة، بما فيها مدينة القدس المحتلة، ويحاول أبو مازن حشد المجتمع الدولي، بما فيه الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي، من أجل الضغط على الحكومة الإسرائيلية للالتزام بالاتفاقيات الموقعة في ما يخص العملية الانتخابية. أما موقف إسرائيل فلا يزال في المربع الرمادي، ولم يصدر عن حكومتها موقف واضح لناحية السماح بإجراء الانتخابات في القدس أو منعها. ويتأرجح الموقف الأميركي بين التشجيع على تنظيم الانتخابات لإنهاء حالة الجمود على النظام السياسي الفلسطيني المنتهية ولايته والتخوف من نتائج الانتخابات مع تردّي حالة فتح الذي سيؤدي، إن لم يعالَج، إلى تكرار ما حدث في انتخابات 2006، أي فوز حركة حماس. وعلى الرغم من الإجماع الفلسطيني على أهمية مشاركة سكان القدس الشرقية في الانتخابات الفلسطينية، واعتبار القضية باباً من أبواب المقاومة السياسية لإفشال خطط ضم القدس، إلا أن هذا الإجماع لا يتحقق خلف فكرة تأجيل الانتخابات أو إلغائها في حال رفضت إسرائيل السماح للمقدسيين بالمشاركة في انتخابات 22 مايو/ أيار المقبل. بل ترى أطراف فلسطينية ضرورة جعل الانتخابات التشريعية ساحة للاشتباك مع الاحتلال على الأصعدة كافة، ومنع السلطة الفلسطينية من إلغاء الانتخابات بذريعة الإصرار على مشاركة المقدسيين، مع التحذير من استخدام هذه القضية الحساسة للتهرّب من استحقاق قد يخشى حزب السلطة، حركة فتح، من خسارته لأسباب كثيرة. وتذهب شريحةٌ واسعةٌ من الجمهور الفلسطيني إلى الدعوة لفتح مواجهة مع الاحتلال عبر تجاوزه، سواء قبل بإجراء الانتخابات أو رفض، ويكون هذا التجاوز بوضع صناديق التصويت في كنائس المدينة ومساجدها وشوارعها، أو إجراء التصويت في مباني بعثات دولية. والهدف في الحالتين تحدّي الاحتلال بإجراء الانتخابات بعيداً عن البريد الإسرائيلي، في حال وافقت إسرائيل على إجراء الانتخابات كالمرات السابقة، ثم وضع العالم أمام حقيقة وضع المدينة المحتلة، في حال رفض الاحتلال السماح للمقدسيين بالتصويت.

مع اقتراب موعد الاستحقاق الانتخابي، تتناسل أسئلة، سيناريوهات، أخرى، تحاول إخراج الانتخابات من مأزق القدس، مع عدم إخراج القدس من المعادلة الفلسطينية. ومن هذه الأسئلة: إمكانية إجراء الانتخابات بدون مشاركة المقدسيين، مع الاحتفاظ بمقاعد شاغرة لممثلي القدس في المجلس التشريعي؟ أو إمكانية ملء مقاعد القدس بنواب مقدسيين، يتم اختيارهم أو تعيينهم بتوافق شخصيات المدينة وأهاليها؟ والسؤال الأخير، إمكانية تصويت المقدسيين في مراكز اقتراع في الضفة الغربية.

إعادة كتابة التاريخ و تزييفه... «الاختيار 2» نموذجاً

أسامة أبو ارشيد

دائماً ما كان التاريخ، وقائعه وحقائقه وسردياته، محل خلاف ونزاع. وكثيراً ما كتب التاريخ بناء على تحيّزات دينية أو مذهبية أو إيديولوجية أو عرقية أو سياسية. كذلك، لا يخفى على المتخصصين أن المُتغلّب حريص على أن تقدّم الأحداث ضمن إطار سرديته ومصالحه واشتراطاته. ومن ثمّ، فإن أجزاء واسعة من التاريخ بين أيدينا اليوم لا تخلو من تشويه وتلاعب وتزييف وتزوير، قد يصل إلى حدّ الافتعال والاختلاق. ولا تقف الأمور عند هذا الحد، إذ إن العبث بحقائق التاريخ لا يقتصر على لحظة تدوينها، بل إنها قد تكون رجعي، ضمن نسقية تسعى «إعادة كتابة التاريخ». وحسب أستاذة التاريخ البريطانية، شارلوت ليدبا رايلي، فإن بعض المؤرخين لا يساورهم قلقٌ من عمليات إعادة كتابة التاريخ، ذلك إنهم مقتنعون أن هذا هو الدور المناط بهم. لذلك فإنها تدعو إلى التيقظ في مواجهة مثل هذه الجهود، ومحاولات «تبييض» صفحات سوداء في تاريخنا، أو حتى «محوها».

تداعت إلى خاطري هذه الأفكار على هامش الجدل الحاد المثار حول المسلسل المصري «الاختيار 2»، والذي يعرض حالياً في شهر رمضان المبارك، ويتناول الأحداث التي أعقبت ثورة 25 يناير، في العام 2011 في مصر، وأدت إلى خلع الدكتاتور المصري الراحل، حسني مبارك. إلا أن أكثر ما أثار الصخب في الجدل الدائر بشأن المسلسل تبنّيه سردية الانقلاب العسكري في مجزرتي فض اعتصامي ميداني رابعة العدوية في القاهرة، والنهضة في الجيزة، في أغسطس/ آب 2013، واللتان ذهب ضحيتهما مئات القتلى والآلاف المصابين بين المعتصمين السلميين المحتجين على عزل الرئيس الراحل، محمد مرسي، مطلع شهر يوليو/ تموز من العام نفسه. وتزعم السردية الانقلابية، ومؤيدوها، إن الاعتصامين كانا مسلّحين، وإن المعتصمين هم من بدأوا بإطلاق النار على رجال الأمن الذين حاولوا فضّ اعتصامهم سلمياً. في حين يؤكد من شاركوا في الاعتصامين أنهما كانا بالفعل سلميين، وأنه لم تكن هناك أسلحة فيهما.

المفارقة البغيضة في هذا السباق أن الاعتصامين كانا محلّ تغطية إعلامية، مصرية وعربية ودولية، واسعة من ساحتي الحدث مباشرة. بمعنى أن يومياتهما وحوادثهما ونشاطاتهما موثقة، صوتاً وصورة، دقيقة بدقيقة، بشكل لا يرقى إليه شك. ومع ذلك، لا يجد النظام العسكري في مصر، ولا أبالسته من المتواطئين معه في مساعي التزييف، ذرّة خجل تردعهم عن محاولة إعادة كتابة تاريخ ما زال نابضاً بالحياة، عايشه أغلبنا، وشهوده أحياء. وكانت منظمات حقوقية دولية معتبرة، مثل منظمة العفو الدولية، وهيومان رايتس ووتش، وصفت المذبحتين بأنهما ترقيان إلى جرائم ضد الإنسانية. ما يحدث هنا ليس عبثاً، بل هي محاولة خبيثة، ولكن واعية، من نظام العسكر، لإعادة كتابة الماضي مرّات ومرّات، حتى يتسنّى له صناعة سردية زائفة، تصبح مع الوقت هي السائدة، وتمثل الحقيقة المطلقة. إنها محاولة لغسل وعي الأجيال القادمة وتنميطه. وهي محاولة للعبث بوعي الجيل الذي عايش الجريمة وتخليط الحقائق عليه.

في روايته «1984»، ينبه الصحافي والروائي الإنكليزي الشهير المعادي للاستبداد، جورج أورويل، إلى المقاربة السابقة التي تلجأ إليها الأنظمة الاستبدادية. حسبه، ندرك تلك الأنظمة أن «من يتحكّم بالماضي يتحكم بالمستقبل، ومن يتحكّم بالحاضر يتحكّم بالماضي». إذن، هي مقاربة تروم التحريف والتزييف في أفق إحكام القبضة على الذاكرة والحقيقة والتاريخ والحاضر والمستقبل، وبالتالي توفير قدرة أكبر على التحكّم بالناس ووعيهم. تنقل أستاذة التاريخ البريطانية، رايلي، السابق الإشارة إليها، عن المؤرخ الألماني، ليوبولد فون رانك، أن

> لا حل أمام نظام السيسي إلا بالعودة إلى السرديات التاريخية للعبث فيها، وتحميل بعض لاعبي الأمس المسؤولية عن سيرورة الأزمة

دراسة التاريخ لا تنحصر في اكتشاف «كيف حدث ذلك بالفعل»، ولكنها تشمل، أيضاً، كيف نفكّر بالماضي وطبيعة علاقتنا به. وبهذا، إذا كان الماضي ميتاً، فإن التاريخ حيّ، وهو قائم في الحاضر، كما تلاحظ رايلي محقة.

النقطة الأخيرة شديدة الأهمية، فإذا كانت أحداث الجزيرتين، محل الجدل الآن، ماضياً منتهياً، فإن تداعياتها وآثارها حاضرة قائمة، وهما في حالة تفاعل وسيرورة لمّا تصل إلى نهايتها بعد. ومرة أخرى، لا ينبغي أن يتوهّم أحد أن هذا المعطى غائب عن النظام المصري الحالي، أو عن أي سلطة مستبدّة في العالم، ومن ثمّ فإن جهودهم المستميتة للتحكّم في السرديات لا تنتهي أبداً. وعودة إلى مصر، إذا أخذنا في الاعتبار فشل نظام عبد الفتاح السيسي على كل صعيد، اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً وعسكرياً وأمنياً وتنموياً ومائياً... إلخ، فماذا تبقى له من شرعيات التأسيسية المزعومة بأنه جاء لإنقاذ مصر من «كارثة» حكم الإخوان المسلمين؟

مصر اليوم تحت حكم عبد الفتاح السيسي من أسوأ إلى أسوأ، ليس فقط على صعيد الحريات والديمقراطية وحقوق الإنسان، وبكفي أن تتابع الأخبار اليومية لترى حجم الفاجعة هناك، من تصادم قطارات إلى سقوط مبانٍ سكنية إلى جنوح باخرة في قناة السويس إلى وقوف مصر على أعتاب أزمة مائية قاتلة جرّاء مضي إثيوبيا في بناء سد النهضة على منابع النيل، دع عنك طبعاً الفساد والقمع والفقر والتفريط في حقوق مصر السيادية على أراضيها وشطآنها وثرواتها، واستمرار التردّي الاقتصادي والفشل في التصدّي لجائحة كورونا.. إلخ. أمام ذلك كله، ماذا تبقى في ترسانة النظام من أعذار وحجج حول وعود بمستقبل وردي أجمل؟ لا شيء. ومن ثمّ، لا حل أمام هذا النظام إلا بالعودة إلى السرديات التاريخية للعبث فيها، وتحميل بعض لاعبي الأمس كامل المسؤولية عن سيرورة الأزمة اليوم. إنها، كما نبه أورويل من قبل، محاولة من نظام العسكر وأبالسته للتحكّم بالحاضر والمستقبل عبر التحكم في الماضي.

كلمة أخيرة، إذا كان يمكن تزوير التاريخ القريب الذي عايشناه ونعايشه، والموثّق صوتاً وصورة، فكم من المصداقية تحمل أحداث التاريخ البعيد التي بين أيدينا ومن يجزم بصحتها كاملة كما تُروى، وبأنها لم تخضع لنزوات المتحيّزين، أو تلاعب محترفي إعادة كتابة التاريخ؟

(كاتب فلسطيني في واشنطن)

كتابات في الظاهرة الاستبدادية

سيف الدين عبد الفتاح

استكمالاً للهوامش على الظاهرة الاستبدادية، كان من المهم استعراض كتابات اهتمت بالظاهرة، وهي تشكل تنوعاً في تناولها، وما يتعلق بها من تنوع المجالات ومجهر الاهتمام، مع الأخذ في الاعتبار توجهات مؤلفيها بتنوعاتها، وهي التي تساهم في تجلية الظاهرة بشكل أو بآخر، من دون أن يعني ذلك أن لا نقدم نقداً لبعض أفكار هذه الكتابات التي ربما مارس بعضها فائضاً من التعميمات، وبعضها قد يمارس تحيزات مختلفة هنا وهناك، تنبع من انتماءات كتّابها الفكرية والسياسية والأيديولوجية، إلا أن ذلك لا يقلل من أهمية زوايا النظر تلك في تكاملها بالحديث عن الظاهرة الاستبدادية.

تضمّن كتاب «الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة»، تحرير علي خليفة الكواري (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005)، عدة موضوعات، أبرزها الإشارة إلى الجذور الدينية للاستبداد، والاستبداد في فكرة ولي الأمر، وفقه الغلبة وولاية الفقيه في الوقت الراهن. كما تناول موضوع الجذور الحداثية للاستبداد. وتناول الكتاب الوجه الباطني للاستبداد والتسلط، وأهمية تفكيك الاستبداد وإمكانيته، ورصد الكتاب الجذور التاريخية والثقافية للاستبداد، وكذلك مظاهر الاستبداد وتجلياته في الواقع العربي.

ربط عبد الحميد أبو سليمان، في «إشكالية الاستبداد والفساد في التاريخ الإسلامي» (المعهد العالمي للفكر الإسلامي، واشنطن، 2012)، بين إشكالية الاستبداد والفساد ومدى تلازمهما، بالإضافة إلى مراجعة مقولات الفكر الإسلامي، كما تعرض للموقف من الجماعات والحركات الإسلامية المعاصرة، وتناول التجربة التركية، وفرّق بين المدنية الإسلامية والليبرالية العلمانية.

وأشار إمام عبد الفتاح إمام، في كتابه «الطاغية» (عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1994)، إلى خطورة موضوع الطغيان، وكيف أن العالم الثالث، ماضيه وحاضره، تحت هيمنة هؤلاء الطغاة، حتى أن ظروف دول العالم الثالث، من أمنية وغياب الوعي، تهدر الفرص التي تأتي للتخلص من الطاغية»، بل وصل الأمر إلى التحدث عن إيجابيات الطاغية، وهو أمر يراه الكاتب لا قيمة له، مهما بلغت الإيجابيات، لأن الثمن باهظ جداً كما يراه، وهو ضياع الإنسان، مؤكداً أنه إذا كانت السلطة ضرورية فعليها أن تحافظ على حريات الأفراد التي جاءت لحمايتهم.

ناقش دولةً خضر خنافر مسالة الاستبداد في كتابه «الطغيان والاستبداد والديكتاتورية» (دار المنتخب العربي للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1995)، من خلال التعريف بالمفاهيم الثلاثة التي تكون منها عنوان كتابه، مستعرضا رؤى الفلاسفة لتطور المفاهيم الثلاثة، وكيف أن كل مرحلة تاريخية عرفت أسباباً متطورة ومختلفة لهيمنة هذه الرؤى على المواطنين، مؤكدا أن ترشيد السلطة وإقامة العدل بين الناس هو المشروع الأساسي لكل فلسفة سياسية ترغب في مكافحة العنف والظلم والقمع السياسي.

وأشار زهير فريد مبارك، في كتابه «أصول الاستبداد العربي» (دار الانتشار العربي، بيروت، 2007)، إلى جذور الظاهرة ما قبل الإسلام، وفي ظل سيادة النظام القبلي والعلاقات بين العرب والإمبراطوريات القديمة. كما استعرض نظرية الحكم في الدولة الإسلامية، مشيراً أيضا إلى ما سمّاها بطانة الحاكم ودورها في تعزيز الاستبداد، لافتا إلى أحد أطراف هذه البطانة، ممثلا في مثقف السلطة. وهو هنا يؤكد على أن للاستبداد أصولا عربية، ولا تزال هذه الظاهرة تحتاج إلى وقفة حقيقية لمواجهتها والتخلص منها، عبر تحجيم الأطراف والقواعد الحامية لها، سواء داخل السلطة أو خارجها.

أكّد إبراهيم البيومي غانم، في «ميراث الاستبداد» (فرست بوك، القاهرة، 2019)، أن للاستبداد ميراثاً ثقيلاً في تاريخ كل المجتمعات، ومنها مجتمعات الأمة الإسلامية قديما وحديثا، وهو ميراث ثقيل من حيث حجمه المتراكم عبر قرون، ومن حيث أسبابه المتشعبة والضاربة في مختلف جوانب الحياة. وحرص الكتاب على تناول هذا الموضوع من خلال عدة موضوعات، تناولت الدولة المستبدّة ومساراتها التاريخية.

واعتبر كمال عبد اللطيف، في «تشريح أصول الاستبداد .. قراءة في نظام الآداب السلطانية» (دار الطليعة، بيروت، 2008)، أن قراءته الآداب السلطانية في المناهج الحديثة والأيديولوجية كفيلة بأن يبني تصوّرا معينا عن الفكر السياسي في الإسلام. وكتب أنه استطاع أن يصوغ خطابا توقف فيه عند عدد من الدلالات والأبعاد لمماثلة السلطان بالإله، وعلاقة هذه المماثلة بتدعيم النمط الاستبدادي في الحكم والدولة وتكريسه. وقد حاول إسقاط نظريات العصور الوسطى، وخصوصا نظرية الحق الإلهي للملوك على هذه المماثلة، مؤكدا أنه ليس بالضرورة أن تكون المماثلة مطابقة تطابقا كاملا. ولكن، من وجهة نظره، يكفي أن تكون هناك بعض العناصر المشتركة، ولو كانت الاشتراك في اعتبار الديني ذا أولوية في موضوع علاقة السياسة بالدين.

وكان للمدخل المقاصدي حضور بارز في هذا المقام، تمثل في بعض الكتب المقاصدية ضمن مساراتها التجديدية في مواجهة الظاهرة الاستبدادية، سواء

> من المهم استعراض كتابات اهتمت بالظاهرة الاستبدادية، وهي تشكل تنوعاً في تناولها، وما يتعلق بها من تنوع المجالات

تعلق الأمر بارتباطها بمفاهيم بنائية، أو كذا ارتباطها بالمسالك المختلفة لتفكيك هذه الظاهرة؛ حيث حاول جاسر عودة، في «الدولة المدنية نحو تجاوز الاستبداد وتحقيق مقاصد الشريعة» (الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2015)، تقديم أفكار تنبع من فهم مقاصدي وسنني لتعزيز ما يسميها دولة مدنية بمرجعية مقاصدية. وقد عمد خلال ذلك إلى نقد الأطروحات الإسلامية الحالية في مجال السياسة، مع وضعه تصوّرا عاما، يتضمن نموذجا مدنيا تعدّديا، في إطار سعيه إلى أن يتجاوز ذلك لتكوين وحدة إسلامية واسعة ومؤثرة في مسار البشرية، مؤكدا أن هذه الوحدة لا يمكن لها أن تتحقق إلا بالتخلص من الاستبداد، وإعادة تعريف النظام السياسي ليكون وسيلة لتحقيق مصالح الناس، من دون التنكر لتدوعهم. ولم يغفل الحديث عن قضية المرجعية الإسلامية، محاولا تقديم إجابة مقنعة وعملية تدعم ذلك التصور، وتساهم في تحققه. كما تناول محمد العبد الكريم، في «تفكيك الاستبداد .. دراسة مقاصدية في فقه التحرر من التغلب» (الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2013)، ما سماه بنيان الاستبداد في إطار رصده التجربة السياسية التي عرفتها الدولة الإسلامية. كما رصد الكاتب تكريس خطاب الاستبداد، سواء من التقنيات أو النصوص، مشيرا إلى الآثار السياسية للاستبداد على التوحيد، وعلى أصول الشرع وقواعده، وعلى قيم الإسلام الكلية.

وأيضا لا يمكن لنا أن نُغفل الإشارة إلى ما يعرف بالتغلب في الفكر السياسي الإسلامي، أي الوصول إلى منصب الخلافة بالقوة والقهر. وقد بين أحمد أبا الخيل، في رسالته للماجستير في جامعة الملك سعود في الرياض في العام 2003 «التغلب: دراسة في الفكر السياسي الإسلامي»، أن هناك اتجاهين بين العلماء، يرى الأول أن من يغلب بسيفه ويجتمع عليه الناس ويسمى متغلبا تنعقد له الإمامة، وعلى الأمة أن تسمع له وتطيعه، في حين أن اتجاها آخر يرى أن الإمامة لا تنعقد للمتغلب، ويجب إرجاع الأمر إلى الأمة، لتختار من تراه مناسبا للخلافة عن طريق البيعة الشرعية. وقد أشار أحمد الريسوني، في مقالته «إمامة المتغلب بين الشرع والتاريخ» (الجزيرة نت، 2014/3/20)، إلى أن الإسلام لم ينص على مشروعية هذه الطريقة في تولي الحكم، ولا هو أرشد إليها ولا أقرّ وقوعها ولو في نازلة واحدة، فلا نجد شيئا من هذا لا في القرآن الكريم، ولا في السنة الشريفة، ولا في سنة الخلفاء الراشدين.

(كاتب مصري)

خلال مظاهرة في إدلب ضد نظام الأسد في 19/ 2/ 2021 (الأناضول)

كاريكاتير

عماد حجاج

أزمة لبنان... الطريق إلى عسكرة الحلّ

وائل نجم

كلّ الدروب التي يمكن أن توصل إلى حلول ممكنة، ولو جزئية أو مرحلية، لانسداد أفق الحلّ السياسي في لبنان، وتالياً الأزمة الاقتصادية، باتت موصدة. أكثر من ثمانية أشهر على استقالة حكومة حسان دياب بعد انفجار مرفأ بيروت في الرابع من أغسطس/ آب 2020، وقرابة أربعة أشهر على تكليف سعد الحريري بتشكيل حكومة جديدة، ومبادرة فرنسية متفق عليها بين الفلسطينيين والإسرائيليين، أو أن ترفض إسرائيل السماح بإجراء الانتخابات في القدس، على اعتبار أن وضع المدينة تغيّر بعد اعتراف إدارة الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب بالقدس الموحدة عاصمة لإسرائيل عام 2017، أجزاء واسعة من التاريخ بين أيدينا اليوم لا تخلو من تشويه وتلاعب وتزييف وتزوير، قد يصل إلى حدّ الافتعال والاختلاق. ولا تقف الأمور عند هذا الحد، إذ إن العبث بحقائق التاريخ لا يقتصر على لحظة تدوينها، بل إنها قد تكون رجعي، ضمن نسقية تسعى «إعادة كتابة التاريخ». وحسب أستاذة التاريخ البريطانية، شارلوت ليدبا رايلي، فإن بعض المؤرخين لا يساورهم قلقٌ من عمليات إعادة كتابة التاريخ، ذلك إنهم مقتنعون أن هذا هو الدور المناط بهم. لذلك فإنها تدعو إلى التيقظ في مواجهة مثل هذه الجهود، ومحاولات «تبييض» صفحات سوداء في تاريخنا، أو حتى «محوها».

تداعت إلى خاطري هذه الأفكار على هامش الجدل الحاد المثار حول المسلسل المصري «الاختيار 2»، والذي يعرض حالياً في شهر رمضان المبارك، ويتناول الأحداث التي أعقبت ثورة 25 يناير، في العام 2011 في مصر، وأدت إلى خلع الدكتاتور المصري الراحل، حسني مبارك. إلا أن أكثر ما أثار الصخب في الجدل الدائر بشأن المسلسل تبنّيه سردية الانقلاب العسكري في مجزرتي فض اعتصامي ميداني رابعة العدوية في القاهرة، والنهضة في الجيزة، في أغسطس/ آب 2013، واللتان ذهب ضحيتهما مئات القتلى والآلاف المصابين بين المعتصمين السلميين المحتجين على عزل الرئيس الراحل، محمد مرسي، مطلع شهر يوليو/ تموز من العام نفسه. وتزعم السردية الانقلابية، ومؤيدوها، إن الاعتصامين كانا مسلّحين، وإن المعتصمين هم من بدأوا بإطلاق النار على رجال الأمن الذين حاولوا فضّ اعتصامهم سلمياً. في حين يؤكد من شاركوا في الاعتصامين أنهما كانا بالفعل سلميين، وأنه لم تكن هناك أسلحة فيهما.

المفارقة البغيضة في هذا السباق أن الاعتصامين كانا محلّ تغطية إعلامية، مصرية وعربية ودولية، واسعة من ساحتي الحدث مباشرة. بمعنى أن يومياتهما وحوادثهما ونشاطاتهما موثقة، صوتاً وصورة، دقيقة بدقيقة، بشكل لا يرقى إليه شك. ومع ذلك، لا يجد النظام العسكري في مصر، ولا أبالسته من المتواطئين معه في مساعي التزييف، ذرّة خجل تردعهم عن محاولة إعادة كتابة تاريخ ما زال نابضاً بالحياة، عايشه أغلبنا، وشهوده أحياء. وكانت منظمات حقوقية دولية معتبرة، مثل منظمة العفو الدولية، وهيومان رايتس ووتش، وصفت المذبحتين بأنهما ترقيان إلى جرائم ضد الإنسانية. ما يحدث هنا ليس عبثاً، بل هي محاولة خبيثة، ولكن واعية، من نظام العسكر، لإعادة كتابة الماضي مرّات ومرّات، حتى يتسنّى له صناعة سردية زائفة، تصبح مع الوقت هي السائدة، وتمثل الحقيقة المطلقة. إنها محاولة لغسل وعي الأجيال القادمة وتنميطه. وهي محاولة للعبث بوعي الجيل الذي عايش الجريمة وتخليط الحقائق عليه.

في روايته «1984»، ينبه الصحافي والروائي الإنكليزي الشهير المعادي للاستبداد، جورج أورويل، إلى المقاربة السابقة التي تلجأ إليها الأنظمة الاستبدادية. حسبه، ندرك تلك الأنظمة أن «من يتحكّم بالماضي يتحكم بالمستقبل، ومن يتحكّم بالحاضر يتحكّم بالماضي». إذن، هي مقاربة تروم التحريف والتزييف في أفق إحكام القبضة على الذاكرة والحقيقة والتاريخ والحاضر والمستقبل، وبالتالي توفير قدرة أكبر على التحكّم بالناس ووعيهم. تنقل أستاذة التاريخ البريطانية، رايلي، السابق الإشارة إليها، عن المؤرخ الألماني، ليوبولد فون رانك، أن دراسة التاريخ لا تنحصر في اكتشاف «كيف حدث ذلك بالفعل»، ولكنها تشمل، أيضاً، كيف نفكّر بالماضي وطبيعة علاقتنا به. وبهذا، إذا كان الماضي ميتاً، فإن التاريخ حيّ، وهو قائم في الحاضر، كما تلاحظ رايلي محقة.

النقطة الأخيرة شديدة الأهمية، فإذا كانت أحداث الجزيرتين، محل الجدل الآن، ماضياً منتهياً، فإن تداعياتهما وآثارها حاضرة قائمة، وهما في حالة تفاعل وسيرورة لمّا تصل إلى نهايتها بعد. ومرة أخرى، لا ينبغي أن يتوهّم أحد أن هذا المعطى غائب عن النظام المصري الحالي، أو عن أي سلطة مستبدّة في العالم، ومن ثمّ فإن جهودهم المستميتة للتحكّم في السرديات لا تنتهي أبداً. وعودة إلى مصر، إذا أخذنا في الاعتبار فشل نظام عبد الفتاح السيسي على كل صعيد، اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً وعسكرياً وأمنياً وتنموياً ومائياً... إلخ، فماذا تبقى له من شرعيات التأسيسية المزعومة بأنه جاء لإنقاذ مصر من «كارثة» حكم الإخوان المسلمين؟

مصر اليوم تحت حكم عبد الفتاح السيسي من أسوأ إلى أسوأ، ليس فقط على صعيد الحريات والديمقراطية وحقوق الإنسان، وبكفي أن تتابع الأخبار اليومية لترى حجم الفاجعة هناك، من تصادم قطارات إلى سقوط مبانٍ سكنية إلى جنوح باخرة في قناة السويس إلى وقوف مصر على أعتاب أزمة مائية قاتلة جرّاء مضي إثيوبيا في بناء سد النهضة على منابع النيل، دع عنك طبعاً الفساد والقمع والفقر والتفريط في حقوق مصر السيادية على أراضيها وشطآنها وثرواتها، واستمرار التردّي الاقتصادي والفشل في التصدّي لجائحة كورونا.. إلخ. أمام ذلك كله، ماذا تبقى في ترسانة النظام من أعذار وحجج حول وعود بمستقبل وردي أجمل؟ لا شيء. ومن ثمّ، لا حل أمام هذا النظام إلا بالعودة إلى السرديات التاريخية للعبث فيها، وتحميل بعض لاعبي الأمس كامل المسؤولية عن سيرورة الأزمة اليوم. إنها، كما نبه أورويل من قبل، محاولة من نظام العسكر وأبالسته للتحكّم بالحاضر والمستقبل عبر التحكم في الماضي.

كلمة أخيرة، إذا كان يمكن تزوير التاريخ القريب الذي عايشناه ونعايشه، والموثّق صوتاً وصورة، فكم من المصداقية تحمل أحداث التاريخ البعيد التي بين أيدينا ومن يجزم بصحتها كاملة كما تُروى، وبأنها لم تخضع لنزوات المتحيّزين، أو تلاعب محترفي إعادة كتابة التاريخ؟

(كاتب فلسطيني في واشنطن)

راتب شعبو

تعكس كثرة الحديث بين النخب السياسية السورية عن ضرورة الفيدرالية، وإبراز حسناتها واعتبارها شرطاً للديمقراطية، وحماسة الاستشهاد بالدول الفيدرالية الديمقراطية مثل الولايات المتحدة وألمانيا وسويسرا... للتدليل على أن الفيدرالية تترافق بالديمقراطية (تستبعد روسيا مثلاً من الاستشهاد وكذلك الاتحاد السوفييتي قبلها، وفنزويلا والسودان والصومال والعراق... إلخ)، تقول بعكس هذا الحماس «الفيدرالي» تحوّلاً في طبيعة الصراع في سورية، ومن ثم انتخاب رئيس جديد وحكومة جديدة. وكان من أبرز الداعين إلى هذا الخيار نائب رئيس المجلس النيابي إبلي الفرزلي، وهو من الشخصيات السياسية المخضرمة التي كانت محسوبة إلى الأمس على رئيس الجمهورية ميشال عون، وكان أيضاً إلى الأمس عضواً في التكتل النيابي الذي يرأسه صهر الرئيس، النائب جبران باسيل. خرج الفرزلي بدعوته هذه عبر الإعلام، ليدلل على حجم الخطر الذي بات يهدّد لبنان جرّاء المراوحة القائمة في كل الملفات والقضايا. كما دعت شخصيات أكاديمية ودينية وسياسية ومنظمات مجتمع مدني إلى هذا الخيار حلّاً أخيراً للأزمة المستفحلة في لبنان. وعقدت لهذه الغاية لقاءات واجتماعات تنسيقية في أكثر من منطقة، حتى قبل إنهاً تحظى لبنان بشارة الراعي.

غير أنّ الجيش الذي يدرك أنّ نجاح مثل هذه الدعوة في لبنان، البلد الذي تتقاسمه المصالح السياسية والطائفية والمذهبية، والقائم على نوع من التوازنات الدقيقة، ليس أمراً سهلاً، فضّل أن يبقى محافظاً على المهام الموكلة إليه بموجب الدستور، وطالب الطبقة السياسية بتسهيل الحلّ السياسي وفق الأطر الدستورية، لأنّ النزيف الذي أصاب الوطن يكاد يهدّد بقاء الكيان، وهو ما فهم أنّه نصف إقلال لباب هذه الدعوة ونصف فتح أمامها.

(كاتب لبناني)

الفيدرالية مخرجاً للطغمة الأسدية

> يضمر تقديم المطلب الفيدرالي على الديمقراطي فتح نافذة نجاة للطغمة الأسدية

مرة أخرى، لا يعني كلامنا أننا لا نعي تعقيد الوضع السوري، ولا نعي أن المطلب الديمقراطي حلمٌ يفصلنا عنه مستنقع يتعين علينا الخوض فيه، مستنقع من الانقسامات السياسية والمجتمعية ومن الأزمات الاقتصادية وانتشار الفصائل والمجموعات المسلحة والخراب... إلخ، وأن عبور هذا المستنقع يحتاج إرادة سياسية غير مشتتة، وحزماً لاستعادة الشروط الأولية لمعنى بلد موحد. لا يصعب فهم هذا بالتأكيد، ولكن لماذا لا تنعكس هذه المقدمات نفسها على المطلب الفيدرالي؟ لماذا يبدو المطلب الديمقراطي معيقاً لاستعادة وحدة البلد الجغرافية والسياسية، فيما لا تبدو الفيدرالية كذلك؟ لا يقتصر ترويج الفكرة الفيدرالية على المحيط الإعلامي والسياسي والثقافي لقوى الأمر الواقع (ما عدا النظام السوري حتى الآن) التي تتقاسم الأرض السورية، وتتطمح إلى ترسيخ حدودها ووجودها وترسيمها، بل يشمل أوساطاً بعيدة أو مستقلة عن هذه القوى.

بالتدقيق نجد أن تصوّر الفيدرالية غير متفق عليه بين من يطرحونه. هناك من يريده حلاً لمشكلة «الأقليات»، فيقترح فيدرالية على أساس قومي ومذهبي (هذا طرح المحيط السياسي للقوى المشار إليها)، وهناك من يطرح الفيدرالية (يفضّلون تسميتها اتحادية) على أساس جغرافي، أي إعطاء المحافظات (مع تفضيل تسميتها ولايات) استقلالية كبيرة (هذا طرح أوساط مستقلة عن هذه القوى).

من نافل القول إن شكل الحكم والإدارة وتوزيع السلطات والموارد الطبيعية والعلاقات بين المركز والمحيط... إلخ، هي من القضايا التي تحتاج إلى نقاش وتوافق وحلول يكون للشعب السوري أو لممثليه المنتخبين دور في تقريرها، ولكن هذا غير ممكن، إلا بعد تفكيك سيطرة الطغمة الأسدية على الدولة السورية. على هذا، الحديث عن فيدرالية (اتحادية) أو عن أيّ من درجات اللامركزية على أساس جغرافي، سابق لأوانه، ولا يحوز أولوية، ولا يمكن التقرير فيه قبل تحرير الدولة السورية (جزئياً على الأقل) في سياق عملية إرساء نظام حكم ديمقراطي.

أما الكلام عن أساس قومي ومذهبي للفيدرالية، وهو برأينا الدينامو الأساسي الذي يحرّك هذا المطلب، (يمكن الانتباه إلى أن الفيدرالية العراقية التي أقرّها الدستور في 2005 لم تطبق سوى في إقليم كردستان العراق، ولم تعد بالخير المأمول على قاعدة الشعب العراقي، ولم تكن مدخلاً إلى ديمقراطية فعلية، لا في العراق، ولا في الإقليم الكردي)، فإنه ينطوي على إمكانية أو احتمال تأجيج السياسي للقوى وحماتها الخارجيين أساس هذا التواطؤ إمكانية تعايش سلطات الأمر الواقع الحالية في سورية، وفق توزيع للسلطات يتم الاتفاق عليه بينها، ذلك أن هذه الفيدرالية لا تستدعي «إسقاط النظام» أو تفكيك قبضة الطغمة الأسدية عن الدولة السورية، إنها تستدعي فقط قبول هذه الطغمة بالتعايش مع السلطات المشابهة لها في الطبيعة، في شمال شرق سورية وشمال غربها وجنوبها، بع

عندما يحاول رئيس تونس الحكم الفردي

أنور الجمعاوي

كان الضيق بالحكم السلطوي/ الأحادي الذي جثم على صدور التونسيين طويلا (1956 - 2010) قادحا أساسيا لاندلاع ثورة الكرامة (2011)، فقد سئم جُلّ التونسيين استئثار رئيس الجمهورية، الحبيب بورقيبة، وخلفه الجنرال زين العابدين بن علي، بمقاليد السلطة، واستيلاء كلّ منهما على مفاصل الإدارة الحيوية ودواليب الدولة الرئيسية. وكرهوا أن يكون الرئيس الآمر الناهي في كلّ كبيرة وصغيرة، وأن يهيْمن على المجال العام، وأن يؤوّل الدستور على هواه، وينقّح فصوله على مقاسه، وأن يستجمع كلّ السلطات في يده. وحزّ في نفوس معظمهم أن يوظّف الرئيس الجيش والشرطة والقضاء، لتصفية معارضيه الجادّين من حقوقيين ونقابيين ومتحزّبين وغيرهم. واستاؤوا لإدمان الرئيس الزعامة وادّعائه امتلاك الحقيقة وحكمه البلد بطريقة شمولية، فردانية، مطلقة. لذلك انتفض الناس مطلع العقد المنقضي على الرئيس باعتباره رمزا للحكم السلطوي، ورأسا للحزب الواحد، وعنوانا للرأي الواحد والدولة البوليسية المغلقة. ورفعوا، في هذا السياق، شعارات من قبيل «ارحل»، «اللعبة انتهت»، «الشعب يُريد إسقاط النظام». ونجح التونسيون، لأوّل مرّة في تاريخ العرب المعاصر، في دفع الرئيس وأسرته وثلّة من فلوله إلى الهروب من البلد في غير رجعة. والتفت المجلس التأسيسي بعدها إلى بلورة دستور تقدّمي، توافقي، نصّ على الفصل بين السلطات، وعلى إعلاء الحريات العامّة والخاصّة، وتفعيل الدور التمثيلي للبرلمان، واعتباره رقيبا على الحكومة. وضبط الدستور صلاحيات محدودة للرئيس خشية تغوّله وانفراده بالحكم. والواقع أنّ معظم رؤساء تونس بعد الثورة امتثلوا لمستجدّات الواقع الدستوري/ السياسي الجديد. لكنّ المتابع للشأن التونسي، في الفترة الأخيرة، يلاحظ ميْل الرئيس قيس سعيد، الذي بلغ الحكم سنة 2019 بطريقة ديمقراطية، إلى إحْياء نموذج الحكم الرئاسوي/ الفرداني. وجلّت ذلك قرائن عدّة، لعلّ أهمّها رفضه قبول وزراء جدد لأداء اليمين أمامه، وعدم حماسته لإحداث المحكمة الدستورية، وقوله إنّه القائد الأعلى للقوّات المسلّحة على جهة الإطلاق، ومن صلاحياته التعيين والإعفاء فيها جميعا. اعترض رئيس الجمهورية الحالي على التعديل الحكومي الذي أجراه رئيس الحكومة، هشام المشيشي، وفاز بتزكية أغلبية واسعة من النّواب تحت قبّة البرلمان التونسي. ورفض قيس سعيّد قبول الوزراء الجدد لأداء اليمين أمامه، وتعلّل بأنّ بعض الذين تمّ توزيرهم تحوم حوْلهم شبهات فساد، وأبى الإفصاح عن أسمائهم.

والواقع أنّ الدستور يُتيح لرئيس الجمهورية اختيار الشخصية الأقدر لرئاسة الحكومة، في حال عجز الحزب الأغلبي عن تشكيل حكومة في الآجال القانونية، ويتشاور مع رئيس الحكومة في شأن اختيار وزيري الخارجية والدفاع فقط. وتقف دستوريا مهمّة رئيس الدولة عند هذا الحدّ، فليس من صلاحياته التدخل في تسمية بقيّة الوزراء أو الاعتراض عليهم أو عزلهم، فهذا شأن رئيسي الحكومة والبرلمان. والقول بفساد وزير من عدمه هو اختصاص السلطات القضائية حصْرا. والامتناع عن قبول الوزراء المقترحين لأداء اليمين ومباشرة مهامّهم يُعدّ، في نظر قانونيين، تعطيلا لدواليب الدولة، وإخلالا بواجب فوري، مقيّد من جانب رئيس الجمهورية، ويعتبر في تقديرهم خرْقا جسيما للدستور. ويفسّر مراقبون سلوك الرئيس في هذا الخصوص بأنّه اغتاظ لتغيير المشيشي وزراء محسوبين عليه، وأنّه كان يقدّر أن يكون الرّجل وزيرا أوّل يأتمر بأوامره، لا أن يكون رئيس حكومة يمارس صلاحياته الفعلية. وعدّ رئيس الجمهورية، بحسب سياسيين مقرّبين منه، المشيشي «خائنا» لأنّه خرج من تحت جبّته. ومن ثمّة فميل الرئيس إلى التحكّم في الحكومة يحمل طيّه رغبة في الهيمنة على السلطة التنفيذية برأسيها، ويُضمر جموحا إلى التفرّد بمقاليد السلطة على كيْف ما يحسب متابعين ومراقبين.

وعلى صعيد آخر، ردّ رئيس الجمهورية مشروع تنقيح القانون الأساسي للمحكمة الدستورية إلى البرلمان ورفض ختمه، وتعلّل بحجج، لم تقنع جلّ مكوّنات الطيف السياسي في البلاد من قبيل تجاوز البرلمان الآجال الدستورية المحدّدة بسنة من الانتخابات التشريعية حدّا أقصى لإرساء المحكمة الدستورية، مستندا إلى الفقرة الخامسة من الفصل 148 من دستور 2014، وكذا دعوته إلى احترام أحكام الدستور «بعيدا عن أي تأويل غير علمي، بل وغير بريء». وردّ مشروع التعديل حقّ مكفول للرّئيس دستوريا. لكنّ الإشكال ماثلٌ في ضعف المتن الحجاجي الذي برّر بمقتضاه عدم التوقيع على تنقيحات القانون المؤسّس للمحكمة الدستورية. ففوات الآجال كان نتيجة التجاذبات السياسية والهزّات الأمنية والحركات الاحتجاجية الفوضوية وإكراهات المرحلة الانتقالية. والتقيّد بهذه الحجّة يعني ضمنيّا عدم القبول بإحداث المحكمة الدستورية مستقبلا، بتعلّة أنّ أجل إرسائها قدْ فات. والحال أنّ المحكمة المذكورة دعامة أساسية للبناء الديمقراطي، وضمانة لاحترام الدستور وتنزيله في الواقع، وهي الحَكَم في تأويله، وفضّ معضلة النزاع على الصلاحيات بين الرئاسات الثلاث. ومن المفارقات أن قيس سعيّد سبق أن وعد التونسيين في أثناء حملته الرئاسية بأنّه سيُحدث المحكمة الدستورية في غضون ستّة أشهر من وصوله إلى قصر قرطاج. كما يعترف بشرعية هيئات دستورية تمّ إحداثها بعد الأجل الدستوري من قبيل المجلس الأعلى للقضاء وهيئة الحقيقة والكرامة ويلتقي ممثلين عنهما. ويرجّح مراقبون أنّ رئيس الجمهورية لن يبْدي التعاون المطلوب لترى هذه المؤسسة المدنية النور. ومردّ ذلك أنّه مستفيدٌ من تغييب المحكمة الدستورية، ففي ظلّ التعطيل المتعمّد لظهورها، يُصرّ أنصاره أنّه يحتكر تأويل الدستور، وهو خطأ شائع. ذلك أنّ الرئيس مطالبٌ بالسهر على احترام الدستور وتطبيقه، لا باحتكار تأويله. كما يتفادى، بغياب المحكمة، إمكان عزْله على خلفية ما يسمّيه بعضهم خروقاته الجسيمة للدستور. وفي الحالتين، هناك تقديم للمصلحة الشخصية على المصلحة العامّة، وتكريس للنزعة الرئاسوية / الفردانية في إدارة البلاد.

وبعد عودته، أخيرا، من زيارة مصر التي تعاني ويلات حكم دكتاتوري، أحادي، مغلق، يبدو أنّ الرئيس قيس سعيّد تأثّر نسبيًا بالنظام السياسي الحاكم في أرض الكنانة ولم يؤثّر فيه، فأخبر التونسيين بأنّه القائد الأعلى للقوّات المسلّحة العسكرية والمدنية، وأنّه المكلّف بالتعيين والإعفاء فيها جميعا. وتسند صفة القائد الأعلى للقوّات المسلّحة لرئيس الجمهورية بحسب الفصل 78 من دستور 2014. وفيه:

> يحاول قيس سعيد تمرير بوادر نهج أحادي في سياسة البلاد، من دون أن يمرّ عبر المؤسسات الدستورية

> استمرار الرئيس في نهجه يُعطي انطباعا بأنّه يعمل خارج المؤسّسات، أو يريد أن يكون فوقها

«يتولى رئيس الجمهورية بأوامر رئاسية التعيينات والإعفاءات في الوظائف العليا العسكرية والدبلوماسية والمتعلقة بالأمن القومي بعد استشارة رئيس الحكومة. وتضبط هذه الوظائف العليا بقانون» وصدر القانون عدد 32 (17 أغسطس/ آب 2015 ليضبط، في فصله الثالث، قائمة تفصيلية للوظائف العليا العسكرية والمتعلقة بالأمن القومي التي يُمكن أن يُمارس الرئيس فيها حق التعيين، ومن بينها رئيس أركان الجيوش، المتفقد العام للقوات المسلحة، رؤساء أركان الجيوش الثلاثة، الضباط القادة... والتعيينات والإعفاءات في الوظائف العسكرية العليا التي يختصّ بها رئيس الجمهورية، لا تشمل الوظائف الأمنية العليا، من قبيل أسلاك قوات الأمن الداخلي) الحرس الوطني، الشرطة... أو الديوانة) الجمارك (التي تعتبر من اختصاصات رئيس الحكومة. واعتبار رئيس الجمهورية قيس سعيد، في خطابه يوم 18 أبريل/ نيسان الجاري 2021 بمناسبة الذكرى 65 لعيد الأمن الوطني، قانون سنة 2015 الذي تم بمقتضاه توزيع الصلاحيات بين رئيسي الجمهورية والحكومة في خصوص التسمية بالوظائف العليا المدنية والعسكريّة غير دستوري، فالنص الدستوري أعلى منه مرتبة، ما يعني أنّه لا يُقرّ هذا القانون، ولا يعترف بإجرائيته، وهو ما يعد في نظر قانونيين خرقا للدستور. ذلك أنّ القانون المذكور نصّ تشريعي، تفصيلي، إجرائي، إيضاحي لعموم الفصل 78 من الدستور. وتمّ عرضه أمام مجلس نواب الشعب وتحصّن قضائيا، لأنّ الهيئة الوقتية لمراقبة دستورية مشاريع القوانين لم تُلْغِه، ولأنّ رئيس الدولة لم يردّه. ومن ثمة غدا قانونا من قوانين الدولة، ولا يمكن لرئيس الجمهورية خرقه. وفي حال رغب في تغييره، يمكنه اقتراح مشروع قانون لتبديله أو حذفه أو تعديله بموجب أحكام الفصل 62 من الدستور، فهذا هو المنطق المؤسّسي/ الدستوري. أمّا القفز على القوانين والتعامل الانتقائي والتجزيئي مع المدوّنة التشريعية فلا يسلم لصاحبه، ويُضمر رغبة في مدّ نفوذ الرئاسة على هياكل أمنية مدنية لغايات تصبّ في مسار تكريس الحكم الفردي لا محالة.

ختاما، اللافت أنّ الرئيس يحاول تمرير بوادر نهج أحادي في سياسة البلاد، من دون أن يمرّ عبر المؤسسات الدستورية، ومن دون أن يستشير الهيئات التمثيلية الوازنة الممثلة للتونسيين، من قبيل اتحاد الشغل، ومنظمة الأعراف، والجمعيات المدنية الوطنية والأحزاب الفاعلة في الاجتماع التونسي. ولم يعلن تأييده في كلّ خطواته نحو تكريس الفردانية سوى حزب أقلّي هو حركة الشعب القومية، وهي حركةٌ مسكونةٌ بهاجس الزعيم المخلّص، وبمقولات أيديولوجية قديمة، ولا تحظى بعمق شعبي واسع. واستمرار الرئيس في هذا النهج يُعطي انطباعا بأنّه يعمل خارج المؤسّسات، أو يريد أن يكون فوقها. ويُنقص هذا التّوجّه من شعبيته، وقد يؤدّي إلى عُزلته، لأنّ معظم التونسيين قطعوا مع الحكم الفردي، ومع فكرة الزعيم الملهم، وجلّهم ميّالون إلى الحكم الديمقراطي، المؤسسي، التشاركي، بحسب تقارير موثوقة، صادرة عن مراكز بحثية وحقوقية مرموقة.

(كاتب وأستاذ جامعي تونسي)

العراق من المقاومة إلى الثورة

ولاء سعيد السامرائي

لم يستقبل الشعب العراقي، الجيش الأميركي الغازي للعراق بالورود، كما «صوّر» المتعاونون العراقيون الذين جاؤوا خلف الدبابة الأميركية لإدارة بوش الابن، بل ومن اللحظات الأولى للغزو، ولمدة ثلاثة أسابيع، قاومت قطعات الجيش العراقي في البصرة القوات الأميركية ببسالة وشجاعة فاجأت المعتدين، ولم تختف المفاجأة حينما تقدّموا صعودا إلى العاصمة بغداد، إذ واجهوا مقاومة قطعات عسكرية متمركزة في عدة مدن، مثل الناصرية وكربلاء. أما معركة مطار بغداد التي أبلى فيها الجيش العراقي في مهاجمة القوات الغازية التي نزلت لاحتلال المطار، فكانت الصدمة الكبيرة الأولى للجيش الأميركي، وكانت إحدى أكبر المواجهات في الغزو، حتى أن قادة الجيش الأميركي استنجدوا بقواتٍ خاصة للمعركة التي لم يكونوا متهيئين لها.

وفي اليوم التالي للغزو، بدأت المقاومة الشعبية التي عُرفت بأنها أسرع مقاومة في العالم، وأكثرها إيلاما لمحتل، تفجرت عفويا من دون أي مساعدة أو عون عربي أو دولي، لتبدأ معها رحلة خسارة أكبر قوة عسكرية في التاريخ أمام مقاومة الشعب العراقي. بدأت عمليات مقاومة الغزو الموجعة والقاتلة في الفلوجة، حيث لمع اسم أحد أبطالها، الشهيد نور الدين الزوبعي، الذي عزم على الاستمرار في القتال لإخراج الاحتلال، نصب الكمائن للأرتال ونقاط تفتيش الجنود، وتفخيخ العربات وإرسالها ضد أماكن وجود القوات الأميركية، هو من فجّر وقتل جنودا ومراتب كثيرين في تفجير دورية عسكرية، وأسقط ببندقيته طائرة شينوك، وعلى متنها عسكريون بينهم رتب كبيرة، وقد جرح في هذه العملية، وألقي القبض عليه، وأدخل المستشفى تحت حراسة أميركية مشددة، ليفاجأ الحراس في اليوم التالي من تمكّن المقاومين من إخراج الزوبعي من المستشفى وتهريبه، على الرغم من الإجراءات الأمنية الاحترازية، ولم يعرفوا كيف تم ذلك، سوى أنه هرب من بين أيديهم من دون أن يلاحظوا ذلك. خرج الزوبعي من المستشفى، ليعود إلى المقاومة بعمليةٍ نوعية، أجبرت القوات الأميركية في المدينة على التفاوض مع المقاومة والانسحاب بالكامل من المدينة، إذ فجّر الزوبعي ورفاقه مركز قيادة القوات الأميركية في المدينة، والمتمركز في مركز شرطة الفلوجة، وقتل كل من فيه.

هذه العمليات، وغيرها كثير بحسب الإحصائيات الأميركية التي سجلت منذ ذلك الحين حصول مائة عملية يوميا. وذلك ما دعا وكالات الأنباء العالمية إلى الهرولة، وفتح مكاتب لها في المدينة المقاومة، لتغطي بشكل أوسع أحداث العراق التي نقلتها قناة الجزيرة بتواصل بالبث المباشر، وهو الأمر الذي أزعج كثيرا البنتاغون الذي استبق قصف مقر الجزيرة، وقتل صحفيها طارق أيوب، في أحد فنادق بغداد، ومن بعد قتل صحفي القناة الأولى الفرنسية، وصحفيين غربيين آخرين. دار اسم الفلوجة في أرجاء المعمورة، فلم يبق بلد لم يردّد شعبه اسمها، وعرفت مقاومة العراق بها، وبعملياتها البطولية وملاحم مقاومتها اليانكي الأميركي، مكروه الصورة أصلا في العالم منذ حرب فيتنام وفظاعاتها وجرائمها التي تكررت بصور أبشع في سجن أبو غريب في العراق.

لم يترك مقاومو العراق جرائم هذا السجن التي لم يعرف لها التاريخ مثيلا من دون عقاب ولا مواجهة، فقد حاصروا السجن مرات، وأبكوا من فيه من عسكريين نساء ورجال كانوا يتوسلون سجناءهم كي لا يقتلوهم ولا يعذبوهم بطرقهم هذه إذا ما تم الاستيلاء على السجن وتحرير السجناء. وفي مقابلة لي مع أحد سجناء أبو غريب في الفلوجة، قال لي: قال لنا جنود أميركان نترجاكم، سنعطيكم كل أسلحتنا وما نملك، لكن لا تقتلونا! روى لي هذا السجين الشاب الذي قطعت ذراعه وإحدى ساقيه أنه كان مع أربعين معتقلا قتلوا جميعهم بعمليات إرهابية أميركية داخل السجن بصاروخ، وهم يؤدون صلاة الجمعة. ويبدو أن هذه كانت واحدة من طرق الجيش الأميركي لتصفية رجال العراق. في شهر أكتوبر/تشرين الأول من عام 2009، وفي محافظة ديالى التي تصفها إحدى أشهر أغاني المقاومة بأن «نصف الطك لديالى»، بمعنى أن نصف عمليات المقاومة كانت تدور فيها، حدثت أكبر عملية للمقاومة، حسب جنرال أميركي شارك في مواجهتها، إذ صرح لصحيفة أميركية «خرج لنا المقاومون مثل الأشباح لا نعرف كيف ولا من أين، واستغرقت العملية أربعة أيام، استعملنا فيها الطيران، وحشدنا لها 3500 عسكري». منذ بداية عمليات المقاومة هذه، فهم جنرالات الجيش الغازي أن العراق فخ لقواتهم، وهم الذين اعتقدوا أن مهمة السيطرة علية أمر يسير، لذا أرسل مبعوثا الحزبين، الجمهوري والديمقراطي، الوزير الأسبق جيمس بيكر والسناتور لي هاملتون إلى العراق، ومكثا ثلاثة أشهر مع القادة العسكريين، ليقدّما بعدها ما سمّي «تقرير بيكر هاملتون» يطلبون فيه الانسحاب من العراق، ويتضمن مقترح السناتور في حينه، جو بايدن، تقسيم العراق، والذي صوت عليه 75 سيناتور من مجلس الشيوخ. كما أن الجمهوري روبرت غيتس الذي كان وزيرا للدفاع في ولاية الرئيس الديمقراطي، أوباما، في آخر يوم له في عمله، حضر حفل تخرّج نخبة من الضباط، خطب فيهم قائلا: في المستقبل، لا تنصحوا أي رئيس أميركي بشن حرب مثل حربي العراق وأفغانستان. وبعد عام من وجوده، هرب الحاكم المدني للعراق، بول بريمر، الذي كاد أن يُقتل في إحدى عمليات المقاومة، بعد أن أصدر قراراته سيئة الصيت التي نفّذها مجلس الحكم الذي تم تشكيله لحكم العراق، ومن عمليته السياسية الطائفية التي تستمر منذ 18 عاما، وتديرها إيران.

ومثلما انطلقت المقاومة العراقية ضد الغزو الأميركي بسرعة، لم تتأخر الاحتجاجات ضد الاحتلال الإيراني، إذ اشتعلت التظاهرات منذ العام 2011، وانتقلت شرارتها إلى باقي مدن الجنوب. ومن مدن كربلاء والنجف، هتفت الجماهير الغاضبة «باسم الدين باكونا الحرامية» لتسقط بهذا الهتاف قدسية الشخصيات والأحزاب الدينية المصنوعة في إيران التي تحكم العراق وتتحكم فيه وتنهبه. تحت الشعارات المطلبية للخدمات، كانت وما تزال تمور إرادة تحرير العراق التي تبلورت احتجاجا بعد احتجاج، وتظاهرة بعد تظاهرة، حتى اندلعت ثورة تشرين العظيمة في عام 2019، فهزّت أسوار المنطقة الخضراء، وأرعبت إيران. وهتف شبابها «إيران برّة برّة بغداد تبقى حرّة»، وأيضا «انعل أبو إيران لأبو أمريكا». ملحمة ثورة تشرين التي سُطرت بدم الشباب والشابات هي المقاومة الشعبية التي لم يتخلف عنها أي مكوّن عراقي، شاركت فيها جميع الأطياف والمكونات، منهم من نزل من كركوك ومن أربيل، ومنهم من صعد إلى بغداد من الجنوب أو بالعكس، شباب مسلمون ومسيحيون رماهم القناص الولائي والإيراني، وقتل منهم أكثر من ألف شاب وشابة، وجرح ثلاثون ألفا خلال بضعة أسابيع، وغيب مئات في سجون عصابات المليشيات التابعة لطهران. أجبرت الثورة رئيس الوزراء، عادل عبد المهدي، وحكومته، على الاستقالة، وطالبت بتنحّي برلمان وأحزاب العملية السياسية التي أتى بها المحتل من أجل إقامة حكومة وطنية، ودولة حقيقية ذات سيادة ودستور جديد، تبني العراق على أسس التعدّدية الحزبية، وتداول السلطة بشكل حقيقي، وليس بالطائفية والمحاصصة وعمليات التزوير. وعلى الرغم من القتل والقمع، عادت التظاهرات وبشدة قبل إجراءات كورونا، واحترام الشباب المتظاهر إجراء التباعد، وحتى بعدها، وما زالت مستمرة، تنظم صفوفها وتطور أفكارا لإنهاء عملية الاحتلال الأميركي الإيراني بطريقة سلمية أو غيرها إذا اقتضى أمر تحرير العراق ذلك. لم يعد لثوار تشرين أي أوهام بشأن العملية السياسية التي دمرت العراق تدميرا كاملا، وهي مستمرّة. وعلى الرغم من أن خيارهم السلمي كان أمرا أساسيا في استمرارهم في التظاهرات والاحتجاجات، لكنهم اليوم يناقشون بدائل أخرى، هم من سيقرّرها. ولقد أثبتوا، طوال أكثر من عام ونصف، ومنذ بداية الثورة، أنهم نعم الرجال ونعم الثوار، وكفء لكل عمل ناجح. لقد أذهل العراقيون العالم بمقاومتهم الغزو الأميركي، ويدهشون اليوم العالم بثورتهم التي انطلقت، ولن تتوقف، على الرغم من الهدوء النسبي المؤقت الذي تغلي تحته النفوس.

هذه أصواتهم ما تزال تهتف اليوم في بغداد والبصرة وكربلاء وذي قار: «لا ما نرجع خل يسمعون، ما يهمنا شراح تسوون، للعراق انطيه اثنين عيون»، و«هذا وعد، هذا عهد ويه الخضراء النا طلابة»، و«وعد وعد الأحزاب ما تبقى بعد».

(كاتبة عراقية في باريس)

> مثلما انطلقت المقاومة العراقية ضد الغزو الأميركي بسرعة، لم تتأخر الاحتجاجات ضد الاحتلال الإيراني، إذ اشتعلت منذ 2011

> أسرع مقاومة في العالم، وأكثرها إيلاما لمحتل، تفجرت من دون أي مساعدة أو عون عربي أو دولي

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads